Arab Organisation for Human Rights in the UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

الأسرى المرضى

في سجون الإحتلال الإسرائيلي

التاريخ : 2015/4/27

الأسرى المرضى

في سجون الإحتلال الإسرائيلي

مقدمة:

يعاني الأسرى الفلسطينيون في معتقلات الإحتلال من ظروف صعبة بسبب الإجراءات التي تفرضها إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية، بدءاً بحرمانهم من زيارة ذويهم، وعزل العشرات منهم في زنازين إنفرادية ومنعهم من الإختلاط مع بقية الأسرى وحجزهم في سجون بعيدة عن أمكان سكناهم، ونقلهم في حافلات سيئة مدة طويلة، مروراً باقتحام غرفهم وأقسامهم والإعتداء عليهم بالهروات وأعقاب البنادق ورشهم بالغاز المسيل للدموع، والتفتيش العاري والحرمان من إكمال التعليم وفرض الغرامات المالية الباهضة، وانتهاء بسياسية الإهمال الطبي بحق المرضى منهم، والتي تعتبر اليوم أحد أهم المخاطر التي تهدد الأسرى الفلسطينيين.

والمقصود بالأسرى المرضى في سجون الاحتلال: هم أولئك المعتقلين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية على خلفية أمنية كما يتصور الإحتلال، ويعانون من أحد الأمراض المتفاوتة الخطورة، سواء أصيب بها الأسير بعد اعتقاله أو كان مصاباً بها قبل الإعتقال، ويندرج في هذا الإطار الأسرى الذين أصيبوا برصاص الإحتلال خلال عملية اعتقالهم أو الذين أصيبوا بأي ضرر صحي جراء التعذيب خلال التحقيق والمصابين بأمراض نفسية وذهنية بفعل الضغوطات التي تعرضوا لها خلال فترة السجن.

أما الإهمال الطبي في السجون الاسرائيلية فيعني: تباطؤ إدارة سجون الإحتلال في تقديم العلاج للأسرى الفلسطينيين المعتقلين على خلفية أمنية متعلقة بمقاومة الاحتلال، بشكل يؤدي إلى تأخر شفاء المريض وتراجع حالته الصحية أو تقديم علاج خاطئ أو غير مناسب، ومن الواضح أن سلطات الإحتلال تنتهج سياسة تخص الأسرى المرضى تقوم على عدم علاج الأسير بشكل كامل وفي نفس الوقت تحرص على عدم وفاته داخل السجن، وضمن هذا الهامش يبقى الأسير في المرحلة الرمادية الخطرة بين الحياة والموت.

1 أشكال ومظاهر الإهمال الطبي في سجون الإحتلال:

تأخذ سياسة الإهمال الطبي في السجون الإسرائيلية العديد من الأشكال، فالأسرى عموماً لا يخضعون لفحوصات طبية شهرية، وفي ذلك مخالفة لقواعد القوانين الدولية التي تشير إلى ضرورة خضوع المعتقلين في السجون لفحوصات دورية على يد أطباء مختصين، ومن المعروف أن الفحص الطبي الشهري وخاصة لكبار السن يعتبر عاملاً مهماً للكشف المبكر عن أي مرض، فالكثير من الأسرى في السجون الإسرائيلية تدهورت أوضاعهم الصحية وتوفي بعضهم نتيجة عدم خضوعهم لمثل هذه الفحوصات الشهرية.

وتنص المادة (92) من اتفاقية جنيف الرابعة على انه: "يجب أن تجري فحوص طبية للمعتقلين مرة واحدة على الأقل شهريًا، والغرض منها بصورة خاصة مراقبة الحالة الصحية والغذائية العامة والنظافة واكتشاف الأمراض المعدية، ويتضمن الفحص بوجه خاص مراجعة وزن كل شخص معتقل، وفحصًا بالتصوير بالأشعة مرة واحدة على الأقل سنويًا".[1]

1. رابطة الاسرى المحررين، تقرير "الأسرى المرضى في سجون الاحتلال".

وبالرغم من أن سلطات الإحتلال تقوم بفحص الأسرى طبياً عند اعتقالهم، وتدون الأمراض التي يعانون منها ووضعهم الصحي في سجلات خاصة، غير أن المحققين الإسرائيليين وبالتنسيق مع الأطباء أحياناً استغلوا في أكثر من مناسبة أمراض وأوجاع الأسرى من أجل الضغط عليهم خلال استجوابهم، وقايضوا بعضهم وابتزوهم بتقديم العلاج مقابل الإعتراف والإدلاء بالمعلومات، خاصة عند القبض على الأسير بعض تعرضه للإصابة بالرصاص خلال اعتقاله، فقد سجلت أكثر من حالة قام فيها المحقق الاسرائيلي بالعبث بجراح الأسير بغرض إجباره على الإعتراف خلال ما يعرف بالتحقيق الميداني.

فعلى سبيل المثال، ذكرت مؤسسة التضامن لحقوق الإنسان أن الإسرائيليين في مركز تحقيق"الجلمة" رفضوا تقديم العلاج للأسير "محمد سعيد أحمد أبو شلباية" من مخيم نور شمس في طولكرم والذي يعاني من آلام شديدة أسفل الظهر، وعندما طلب "أبو شلباية" من المحقق توفير العلاج اللازم من خلال طبيب مختص؛ عرض عليه المحقق تقديم العلاج ولكن بشرط الإعتراف والإدلاء بجميع المعلومات التي يعرفها الأسير.[2]

كما كشفت وثائق سرية أن الأطباء في السجون الإسرائيلية ينقلون معلومات طبية عن الأسرى إلى محققي جهاز المخابرات "الشاباك"، وهو ما يعدّ خرقاً لحقوق الأسرى في الحفاظ على السرية الطبية، حيث يلزم الطبيب أو العامل في أي مؤسسة طبية بالحفاظ على سرية المعلومات الطبية للمريض، حتى لو كان سجيناً. وتظهر هذه الوثائق الموقعة من أطباء مدنيين تلخيصاً للحالة الطبية للمعتقلين وشكاواهم ومعاينات الأطباء ونوع العلاج الذي قدم والأدوية التي حصلوا عليها، وتظهر الوثائق أيضاً أن النموذج الطبي للأسير يعبأ بنسختين، الأولى للمحقق، والثانية توضع في ملف الأسير، وذكرت الوثائق أن "منظمة "أطباء لحقوق الإنسان" قامت بإرسال رسالة إلى مدير وزارة الصحة الاسرائيلي، أرنون أفيك، تطالب فيه باستيضاح حقيقة تورط أطباء في خرق الحق بالسرية الطبية للأسرى، كما تطالب باتخاذ إجراءات ضد الأطباء الموقعين على الوثائق.[3]

ويعاني الأسرى المرضى الذين يحتاجون لإجراء عمليات جراحية عاجلة لتأخر مقصود في إجرائها، حيث تتذرع إدارة مصلحة سجون الإحتلال بأنها تسير بالترتيب تباعاً (على الدور)، ولكن العديد من الشواهد تشير إلى أن بعض الأسرى انتظروا أكثر من عامين قبل إجرائهم عملية وصفت بالمستعجلة، وهو ما أدى لتفاقم أوضاعهم، كما يتذرع الإحتلال في أحيان أخرى بعدم

[2] ,,المحققون الإسرائيليون يبتزون الأسرى.. الاعتراف مقابل العلاج"، موقع التجمع القومي الديمقراطي الموحد،24\5\2010.
[3] ,,الملفات الطبية للأسرى المرضى بيد"الشاباك" للضغط عليهم وتعذيبهم"،موقع المركز الفلسطيني للاعلام،2015/04/06.

وجود ميزانية كافية لاجراء بعض العمليات التي تكلف مبالغ مالية كبيرة، وفي المقابل تمنع إدارة سجون الإحتلال الأسير الفلسطيني من إجراء العملية على نفقته الخاصة، كما لا تسمح بإدخال أطباء متطوعين فلسطينيين أو أجانب.

ومن مظاهر سياسة الإهمال الطبي في سجون الإحتلال عدم عرض الأسرى على أطباء مختصين، فبالرغم من أن غالبية سجون الإحتلال تضم عيادات طبية، غير أن الأطباء الذين يشرفون على هذه العيادات هم أطباء عامين وغير متخصصين وممرضين فقط، وتفتقر عيادات السجون إلى وجود أطباء مناوبين ليلاً لعلاج الحالات الطارئة، وفي حال وجد طبيب مختص في عيادة سجن آخر أو مشفى ينقل الأسير المريض بحافلة "البوسطا" السيئة بدلاً من نقلهم بسيارات الإسعاف، وغالباً ما يتم تكبيل أياديهم وأرجلهم، ويضطر الأسير المريض للتوقف في أكثر من سجن ويبيت عدة أيام فيما يسمى بـ"المعبار"، الأمر الذي يدفع الأسرى إلى احتمال أوجاعهم على التنقل بالطريقة السابقة، كما قد يصل الأسير إلى عيادة سجن آخر أو مشفى ولكن يبلغ أن جهاز الفحص الطبي معطل، وهو ما يضطره للرجوع لسجنه دون فائدة.

ويشير أحد الأسرى المحررين من سجون الاحتلال خلال شهادته للمنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا (فضّل عدم ذكر اسمه) إلى أنه وخلال فترة اعتقاله في سجن عوفر الاسرائيلي عام 2014، تعرض أحد الأسرى لحروق من الدرجة الثانية في منطقة الفخذ بعد أن انسكب عليه ابريق ماء مغلي كان يعده لعمل الشاي، ويذكر أن الأسير بقي يصرخ طوال الليل من شدة الألم دون أن تسمح له إدارة السجن بالخروج من غرفته لعيادة السجن، بحجة أن التعليمات الأمنية تمنع فتح باب غرف الأسرى بعد الإنتهاء من العدد المسائي الذي كان يجري في تمام الساعة الثامنة مساء، ويؤكد الأسير المحرر أن العلاج لم يقدم لهذا الأسير المصاب إلا في صباح اليوم التالي، وهو ما أدى لتفاقم حالته الصحية.[4]

وفي كثير من الحالات ايضاً وفي حال تمكن الأسير من إجراء فحص طبي معين سواء كان مخبرياً للدم أو البول أو تصويرا بالأشعة أو من خلال الرنين المغناطيسي أو "خزعة الظهر" أو غير ذلك فالأسير لا يعرف نتيجة هذا الفحص وينقل لسجنه دون أن يتمكن من الإطلاع عليه، وهو ما يجعل الأسير في حالة نفسية صعبة، ويبقى معلقاً على أمل معرفة نتيجة هذا الفحص الذي قد يأتي متأخراً وقد لا يأتي من الأصل.

[4] مقابلة أجرتها المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا مع الأسير المحرر أ.ب، من مدينة رام الله 2015/03/18.

ومن مظاهر الإهمال الطبي في سجون الإحتلال عدم توفر الأجهزة الطبية المساعدة لذوي الإحتياجات الخاصة، كالأطراف الصناعية لفاقدي الأطراف والنظارات الطبية، وأجهزة التنفس والبخاخات لمرضى الربو، والتهابات القصبة الهوائية، وعدم تقديم وجبات غذائية صحية مناسبة للأسرى تتماشى مع الأمراض المزمنة التي يعانون منها، إضافة لعدم وجود غرف أو عنابر عزل للمرضى المصابين بأمراض معدية، كالتهابات الأمعاء الفيروسية الحادة وبعض الأمراض المعدية كالجرب، مما يهدد بانتشار المرض بسرعة بين صفوف الأسرى، نظراً للإزدحام الشديد داخل المعتقلات، وكذلك عدم وجود غرف خاصة للأسرى ذوي الأمراض النفسية الحادة مما يشكل تهديداً لحياة زملائهم، وحرمان الأسرى ذوي الأمراض المزمنة من أدويتهم، كنوع من أنواع العقاب داخل السجن، بالإضافة لفحص الأسرى المرضى بالمعاينة بالنظر، وعدم لمسهم والحديث معهم ومداواتهم من خلف القضبان.[5]

ويدور الحديث أيضاً في أوساط الأسرى عن استخدام سلطات الإحتلال المرضى منهم كحقل تجارب للأدوية الجديدة التي تنتجها الشركات الإسرائيلية، وبالرغم من عدم وجود أدلة ملموسة وقطعية تثبت ذلك، يشير عدد من الأسرى إلى أنهم وفي أكثر من مناسبة طلب منهم الأطباء تناول أدوية لم يسمعوا بها من قبل، وبعد أن أدت لنتائج عكسية أوعز لهم الأطباء التوقف عن تناولها، وهذا الأمر أدى لفقدان ثقة الأسرى عموماً بالأطباء والعلاج الذي يقدمونه، وأجبر بعضهم على تحمل الأوجاع بدلا من تناول الأدوية.

وفي هذا الإطار، كشفت عضو الكنيست الاسرائيلي ورئيسة لجنة العلوم البرلمانية سابقاً "داليا اتسك" نهاية تسعينات القرن الماضي، وفي جلسة أمام الكنيست عن ممارسة ألف تجربة لأدوية تحت الاختبار تنفذ سنوياً بحق الأسرى الفلسطينيين والعرب داخل السجون الإسرائيلية، وذكرت في حينه أن لديها ألف تصريح منفصل من وزارة الصحة الإسرائيلية لإجراء ألف تجربة دوائية على معتقلين فلسطينيين. وقد لوحظ في تلك التجارب استخدام أساليب البحث العلمي وتطبيقاته التجريبية عبر إخضاع أكثر من أسير لنفس الأدوية، وذلك لقياس فاعليتها على معتقلين في ظروف مختلفة من ناحية العمر والجنس والوضع الصحي. كما كشفت مجلات أجنبية النقاب عن أن أغلب هذه التجارب تنفذ على الأسرى العرب، الذين لا تكترث حكوماتهم لأمرهم، ولا يجدون متابعة من قبل المؤسسات ولا يستطيع ذووهم زيارتهم، وهو أمر يضمن سرية تلك التجارب وبالتالي عدم الملاحقة القانونية.[6]

[5] "الأوضاع الصحية للأسرى"، مركز المعلومات الوطني- وكالة وفا.
[6] "حقائق مرعبة حول استخدام الأسرى الفلسطينيين حقولاً لتجريب الأدوية الاسرائيلية"، موقع وكالة فلسطين اليوم، 16\3\2009.

كما أشارت صحيفة "برافدا" الروسية في تقرير لها عن الأسرى المرضى في سجون الإحتلال إلى تحذيرات سابقة كان قد أطلقها مؤخراً مجلس التضامن الدولي لحقوق الإنسان، والتي أوضح فيها أن إسرائيل تختبر عقاقيرها الجديدة على المعتقلين الفلسطينيين على نحو يتعارض كلياً مع المبادئ الأخلاقية والمهنية الطبية المتعارف عليها دولياً.[7]

[7] ,,شهادات حية.. هل الأسرى حقل تجارب ويتلقون أدوية قاتلة؟"، وكالة معا، 24\4\2013.

2 الأمراض التي يعاني منها الأسرى في سجون الإحتلال:

تتنوع الأمراض التي يعاني منها الأسرى الفلسطينيين في سجون الأحتلال، ما بين أمراض قليلة الخطورة كالرشح والأمراض الجلدية والفطرية والإنفلونزا وأوجاع الأسنان والباصور، وأمراض متوسطة الخطورة كضغط الدم والسكري ومشاكل العيون والإلتهابات الحادة في الأمعاء والقرحة والدسك، وأمراض شديدة الخطورة كأمراض القلب وانسداد الشرايين والفشل الكلوي وتشمع الكبد والشلل الجزئي والكامل والسرطان بأنواعه المختلفة.

وبلغة الارقام يوجد اليوم في سجون الاحتلال، قرابة (1500) أسير من أصل (6500) يعانون من أمراض مختلفة، من بينهم (16) أسير يقيمون بشكل شبه دائم في ما يسمى مشفى سجن الرملة بأوضاع صحية غاية في السوء ويعانون من أمراض خطيرة، كما توجد أكثر من (80) حالة مرضية مزمنة للغاية، عدا عن (25) حالة مصابة بالسرطان و(45) أسير معاق إعاقات جسدية جزئية وكاملة.[8]

[8] "الأسرى.. واقع وأرقام"، وكالة معا، 15\4\2015.

وتشير الأرقام أيضاً إلى ارتفاع كبير في الإصابة بمرض السرطان ومرض القلب بين الأسرى بنسبة 15%، والمعدة بنسبة 14%، والضغط بنسبة 12%، والصدرية بنسبة 12.7%، والعظام بنسبة 11.6%، والعيون بنسبة 8.3%، والكبد بنسبة 6.1%، والكلى بنسبة 5.5%، والسكر بنسبة 2.7%، والجلدية بنسبة 2.7%، وأمراض أخرى بنسب متفاوتة.[9]

كما يضم ما يسمى سجن مشفى الرملة المكون من أربعة غرف سيئة التهوية وعالية الرطوبة، الحالات الصحية الأكثر صعوبة، حيث يقيم في هذا المشفى (15) أسيرا بشكل دائم من ضمنهم (7) يعانون من إعاقات حركية، عدا عن عشرات الأسرى الذين يأتون له يومياً لاجراء الفحوصات أو العمليات ثم يعودن للسجون التي كانوا فيها، ومن المعروف أن هذا المشفى لا يختلف عن بقية السجون الأخرى ولا يشبه المشفى سوا بالإسم، فمرافقة غير مهيئة للحالات المرضية الصعبة خاصة ذوي الإحتياجات الخاصة، بل يؤكد بعض الأسرى أن السجون التي كانوا فيها أفضل من هذا المشفى.

وقد أدت سياسة الإهمال الطبي في سجون الإحتلال لوفاة (54) أسيرا فلسطينيا داخل سجون الإحتلال من بينهم الأسير ميسرة ابو حمدية الذي توفي في مشفى سوروكا الاسرائيلي بعد إصابته بسرطان الحنجرة، والأسير حسن عبد الحليم ترابي الذي توفي في مشفى العفولة الاسرائيلي بعد إصابته بسرطان الدم. كما توفي العشرات منهم بعد الإفراج عنهم بأسابيع وأيام قليلة كالأسير زكريا عيسى الذي توفي بعد اصابته بمرض السرطان، زهير لبادة الذي توفي نتيجة إصابته بالفشل الكلوي، المقعد أشرف أبو ذريع و جعفر عوض الذي توفي قبل عدة أيام نتيجة إصابته بالتهاب رئوي حاد وضعف شديد في عضلة القلب.

وتطرح زيادة حالات وفاة الأسرى المحررين العديد من الأسئلة حول أسباب تردي حالتهم الصحية بشكل سريع، مع أن غالبيتهم لم يكن يعانون من أية أمراض قبل اعتقالهم، وتشير بعض الجهات الفلسطينية إلى أن الإحتلال لربما أعطى هؤلاء الأسرى أدوية أو حقن ما عن قصد أو دون قصد، أدت لوفاتهم على المدى البعيد وبشكل تدريجي غير ظاهر، وهذا الأمر يستدعي تشكيل لجان طبية مختصة لدراسة أسباب ذلك.

ومن الواضح أن إدارة سجون الإحتلال لا تفرج عن الأسير المريض إلا بعد تأكدها من أن حالته الصحية ميؤوس منها وأنه وصل لمرحلة يعد فيها أيامه الأخيرة، ويعرض هؤلاء الأسرى قبل الإفراج عنهم وخاصة أصحاب المحكوميات العالية على لجنتين، واحدة طبية تقيم حالة الأسير

[9] الإهمال الطبي يسلب أعمار الأسرى"، فضائية الاقصى."

الصحية، وثانية قانونية تسمى "لجنة إطلاق السراح المبكر"، وفي الغالب توافق مصلحة السجون على الإفراج عن هؤلاء الأسرى ليس حرصاً على حياتهم بالطبع، وإنما حفاظاً على صورتها الدولية وخوفاً من ردات الفعل الجماهيرة الفلسطينية.

شهادة الأسير المحرر المريض محمد التاج:

يعد الأسير المحرر محمد التاج (45 عاماً) من مدينة طوباس، مثالاً حياً على سياسية الإهمال الطبي التي تنتهجها إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بحق الأسرى، وفي شهادته التي أدلى بها للمنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا قبل يوم واحد من سفره لاجراء عملية زراعة رئتين في الهند، قال التاج: "بتاريخ 2003\11\20 اعتقلت على يد الإحتلال الإسرائيلي، وصدر بحقي حكم بالسجن لمدة (12 عاماً)، ولم أكن أعاني من أي مرض قبل اعتقالي، وبعد عدة سنوات داهمت قوات من وحدة "الدرور" الإسرائيلية المختصة بقمع الأسرى في السجون، الغرفة التي كنت محتجزاً بها برفقة ثمانية أسرى، وقامت برش كميات كبيرة من الغاز المسيل للدموع، ومنذ تلك الحادثة بدأت أشعر بمشاكل حادة في التنفس والرئتين".

ويكمل:"نقلت بعد هذه الحادثة إلى عدة مشافي وعيادات إسرائيلية، غير أنها لم تكن توفر أي علاج سوى بعض المسكنات والبخاخات البسيطة، وبقيت على هذه الحالة عدة سنوات، ونتيجة لسياسة

الإهمال الطبي الممارسة بحقي، قررت بتاريخ 2011/3/15 الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام، مطالبا باعتباري أسير حرب تجري عليّ اتفاقية جنيف وللمطالبة بحقي في تلقي العلاج، وفي اليوم الثاني والخمسين للإضراب، نقلت إلى مركز تحقيق الجلمة وهناك تعرضت لتعذيب جسدي ونفسي من أجل ثني عن الإضراب، حيث قام السجانون بتعريتي من جميع ملابسي بشكل كامل ونقلوني لزنازنة ضيقة جداً لا أعرف فيها الليل من النهار، وبقيت على هذه الحالة ثلاثة أيام متواصلة دون أي مبالاة لحالتي الصحية".

ويتابع:" بعد 67 يوماً من الإضراب المتواصل عن الطعام، تدهورت حالتي الصحية بشكل كبير، فنقلت إلى إحدى المشافي الإسرائيلية، وهناك أخبرني الأطباء بأنني مصاب بتليف في الرئتين وبحاجة لإجراء عملية زراعة رئتين بشكل عاجل، وهو الأمر الذي لم يتم، واستمرت حالتي الصحية بالتدهور إلى أن أفرجت عني سلطات الإحتلال في منتصف العام 2013 بعد ضغوطات مارستها مؤسسات حقوقية وحتى لا يتحمل الإحتلال مسؤولية وفاتي داخل السجن".

ويشير التاج إلى أن أجهزة المخابرات الإسرائيلية هي التي تشرف على جميع العيادات في السجون، وأن الأطباء الذين يتواجدون فيها هم بالأساس جنود وضباط في الجيش، ويؤكد أن هؤلأء الأطباء يشاركون في عمليات قمع الأسرى ويحملون الهروات وأنابيب رش الغاز، وقد شاهد فعليا أحد الأطباء يعتدي على الأسرى في سجن جلبوع بتاريخ 05\07\2004، ويلفت التاج إلى أن الإحتلال الذي قتل عشرات الأسرى بعد القاء القبض عليهم، لا يتوانى عن قتلهم بشكل بطيئ في السجون من خلال سياسة الإهمال الطبي المتعمدة.

شهادة الأسير المحرر المريض غسان عباس الريماوي:

كما أدلى الأسير المحرر غسان عباس الريماوي (26 عاما) من بلدة بيت ريما قضاء رام الله بشهادته للمنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا، فقال:"في العام 2005 اعتقلت لمدة عامين في سجون الاحتلال، وبتاريخ 16\03\2013 اعتقلت للمرة الثانية ولم أكن أعاني من أي مرض، ولكن بعد شهرين من اعتقالي بدأت أشعر بتعب شديد في جميع أنحاء جسمي، لدرجة أنني لم أكن أقوى على الوقف على قدمي بالإضافة استفراغ متواصل وسخونه وعدم القدر على الأكل، حتى خسرت 10 كيلو من وزني، وفي المقابل لم يكن هناك أي اكتراث لحالتي الصحية من قبل عيادة سجن عوفر، ورفضت إدارة السجن نقلي لأي مشفى بحجة أنني لا أعاني من أي مرض، رغم أنني كنت أصرخ من شدة الألم ولم أكن أنام الليل".

ويكمل:"بقيت على هذه الحالة الصحية الصعبة لمدة خمسة شهور لم أعرض خلالها على أي طبيب في السجن، حتى أفرج عني بعد 7 شهور من الإعتقال، وفور إطلاق سراحي توجهت مباشرة إلى مشفى رام الله الحكومي، وهناك أجريت عدة فحوصات طبية، وبعد 12 يوماً أظهرت النتائج أنني مصاب بسرطان الدم".

الأسرى المصابين بمرض السرطان:

ليس من السهولة بمكان ذكر أسماء جميع المرضى في سجون الإحتلال، ولكن يمكن ذكر الأسرى المصابين بمرض السرطان بأنواعه المختلفة، على اعتبار أن هؤلاء في وضع صحي حرج للغاية، ومن الممكن أن يفقدوا حياتهم في أية لحظة، ولابد من الإشارة الى أن هناك عدداً من الأسرى مصابين بأورام يعتقد أنها خبيثة أو من الممكن أن تتحول لذلك، وهو ما يعني أن هذه الأعداد قد ترتفع مع مرور الوقت.

جدول بأسماء جميع الأسرى المصابين بالسرطان [10]

الاســـم	السكـن	تاريـخ الاعتقال	الحكـم	نوع السرطان
طارق محمود عاصي	نابلس	2005/7/20	20 عاما	سرطان القولون
عامر محمد عيد بحر	القدس	2004/7/19	12عاما	سرطان الامعاء
موسى سعيد صوفان	طولكرم	2002	مؤبد	ورم سرطاني تحت الأذن اليسرى
فواز سبع بعاره	نابلس	2004/10/21	مؤبد	سرطان قرب الأذن
نسيم رضوان خطاب	غزة	2003/11/20	12 عاما	الخصية
معتصم طالب رداد	طولكرم	2006/1/12	25عاما	سرطان في الأمعاء
نبيل نعيم النتشه	الخليل	2013/3/27	إداري	سرطان في الغدة اللمفاوية
وليد وديع أبو لحية	خانيونس	2011/5/17	5 سنوات	سرطان لم يحدد نوعه
يسري عطية المصري	غزة	2003/6/9	20 عاما	سرطان في الغدة الدرقية
مراد فهمي أبو معيلق	غزة	2001/6/17	22 عاما	سرطاني في الأمعاء الغليظة
منصور خليل موقدة	سلفيت	2002/7/3	30 عاما	ورم سرطاني في الجانب الأيمن أسفل رقبته
ناجي جمال عرار	رام الله	2007	18 عاما	أورام سرطانية أسفل الرقبة
علي فهمي إبراهيم دعنا	القدس	2003/7/16	20 عاما	سرطان في الأمعاء
محمود يوسف أبو صالح	الخليل	2002/7/27	22 عاما	سرطان في الحنجرة
حازم خالد مقداد	غزة	2011/2/25	4 سنوات ونصف	سرطان في الكبد

10. القائمة نقلا عن الباحث في شئون الأسرى رياض الأشقر

خليل إبراهيم أبو هدروس	بيت لحم	2012/1/26		سرطان فى الفخد الأيسر
نور محمد جابر	الخليل	2003/05/26	17 مؤبد	جرثومة سرطانية في عظمة القدم
إبراهيم خليل البيطار	غزة	2003/8/7	17 عاما	سرطان في الدم
عبدالله محمود أبو لطيفة	بيت لحم	2005	15 عاما	ورم سرطاني في الرأس
رأفت محمد تركمان	جنين	2003/2/9	10 أعوام	أورام سرطانية في الحلق
طارق عبد اللطيف سباعنة	جنين	2012/6/25		سرطان في "المحاشم."
شادي جزماوي	طولكرم	2013/12/21		سرطان في الدم
شادي فؤاد قرعان	طولكرم	2007	28 عاما	سرطان في الخصيتين
ماجد يوسف جرار	طولكرم	2002	30 عاما	سرطان لم يحدد نوعه
إياس عبد حمدان الرفاعي	رام الله	14/08/2006	11 عاماً	سرطان في الأمعاء

نتائج وتوصيات:

1. لا تزال إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية تنتهج حتى هذه اللحظة سياسة الإهمال الطبي بحق الأسرى المرضى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، ولا توجد هناك أي مؤشرات تدلل على أن الاحتلال ينوي تغيير هذه السياسة، وهو ما أدى إلى وفاة عدد من الأسرى داخل السجون أو بعد الإفراج عنهم.
2. لا تزال إدارة مصلحة سجون الإحتلال وبالتعاون مع الأطباء التابعين لها تنتهك خصوصية الملفات الطبية للأسرى وتطلع عليها، وتستخدم هذه المعلومات لاغراض خاصة، وهو ما يشكل انتهاكاً واضحاً لحقوق المرضى.
3. يتوجب تشكيل لجنة طبية دولية خاصة لزيارة الأسرى المرضى في سجون الإحتلال بشكل دوري والإطلاع على أوضاعهم الصحية والإنتهاكات التي يتعرضون لها، ووضع آليات فعالة لتقديم العلاج المناسب لهم، وتحت إشرافهم، على أن ينبثق منها لجنة أخرى مختصة للتحقيق في الظروف والأسباب التي أدت لوفاة بعض الأسرى.
4. وضع آلية تلزم إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بإخضاع جميع الأسرى وخاصة من تزيد أعمارهم عن 40 سنة، لفحوصات طبية مختلفة وبشكل شهري، وأن يقدم العلاج الفوري لجميع المرضى منهم.
5. على المجتمع الدولي الضغط على سلطات الاحتلال ووضع آليات من أجل إلزامها بالقوانين الدولية الخاصة بالاسرى بشكل عام والمرضى منهم على وجه التحديد، والعمل على تحسين الخدمات الطبية المقدمة لهم.